خبراء :اعتراضات صندوق النقد الدولي على موازنة عام ٢٠١٢ منطقية

□ بغداد / متابعة المدى

ذكر عدد من الخبراء والمحللين بالشأن الاقتصادي أن اعتراضات صندوق النقد الدولي على موازنة العراق المالية لعام ٢٠١٢ منطقية ويفترض من الحكومة تعديلها قبل التصويت عليها وإرسالها إلى مجلس النواب .

وقال المحلل الاقتصادي في المركز الاقتصاد والتنمية جاسم بخيت لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "أبرز اعتراضات صندوق النقد الدولي على موازنة عام ٢٠١٢ تخص وجود فجوة اقتصادية عالية بين السوق وقيمة الموازنة".

وأضاف إن" موازنة عام ٢٠١٢ لا تعالج انخفاض التضخم الاقتصادي ولا تسهم في تعزيز التنمية والقدرة على رفع القيمة الاقتصادية للبلاد".

وأشار إلى أن "ملاحظات صندوق النقد الدولي تأتي على تخصيص أموال كبيرة لقطاع الطاقة من دون تنفيذ مشاريع استثمارية بسبب البيروقراطية الإدارية التي تعيق تنشيط الاستثمار".

فيما قال الخبير الاقتصادي والمدير التنفيذي للسوق العراقي علي كه جي لـ(آكانيوز) إن "صندوق النقد الدولي اعترض على آلية توزيع الأموال على الوزارات والمجالس المحلية"، مشددا على أن "وزارة المالية لم تلتزم الحياد في تخصيص الأموال كما أنها لم تتعامل بمهنية في ما يتعلق مشاريع البترو دولار الذي يغبن المحافظات التي لا تحتوي على مشاريع نفطية".

من جهته أكد المستشار في الحكومة العراقية سلام القريشي في تصريح صحفي إن "الحكومة العراقية خاطبت صندوق النقد الدولي لتوضيح أسباب اعتراضاته على موازنة عام ٢٠١٢ وتوضيحها"، مشيرا إلى أن "الحكومة جادة في التوازن بين السياسية النقدية والمالية في إقرار موازنة العام المقبل بعيداً عن المعوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية العراقية".

ولفت إلى أن "الحكومة العراقية لم يتضح لها بعد أسباب اعتراض صندوق النقد الدولي على موازنة عام ٢٠١٢ على الرغم من أنها لم تقرأ في مجلس الوزراء ومازلت قيد المناقشة".

وأبدى عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين، مخاوفهم من أن تخفق الحكومة في معالجة العجز التخطيطي في موازنة عام ٢٠١٢ ، مشيرين إلى صعوبة السيطرة على مثل هكذا عجز.

ويقول البنك المركزي العراقي إنه اتفق مع وزارة المالية على بناء موازنة عام ٢٠١٢ بتحفظ اقتصادي عن ارتفاع أسعار نفط أوبك.

وأعلنت الحكومة العراقية إن موازنة العراق لعام ٢٠١٢ ستبلغ ١١٢ مليار دولار أميركي بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي ولكن بعجز قدره ٢٠ مليار دولار.

وتم تخصيص ٤٥٪ للكهرباء والنفط والتي تبلغ تقريبا ٥٠ مليار دولار أميركي و١٥٪ منها لوزارتي الدفاع والداخلية والتي تبلغ ١٧مليار دولار أميركي .

ويتوقع خبراء اقتصاديون أن تتأخر موازنة عام ٢٠١٢ في مجلس النواب بسبب خلافات سياسية بين الكتل النيابية تبرز عادة مع مناقشته الموازنات المالية سنويا.

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ ٪ من موازنته السنوية.

كركوك : حجم الاستثمارات بلغ نحو ٢٠٧ ملايين دولار خلال ١٠ أشهر

□ كركوك / اكانيوز

قالت هيئة استثمار كركوك أمس الخميس إن حجم الاستثمارات في المحافظة بلغ أكثر من ٢٠٧ ملايين دولار منذ مطلع العام الحالي من بينها نحو ٧٠ مليون دولار للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولا تزال محافظة كركوك الواقعة إلى الشمال من بغداد بنحو ٢٥٠ كلم بحاجة إلى الأموال والاستثمار الأجنبية بشدة لإعادة إعمار بنيتها التحتية التي تضررت بشكل كبير بفعل سنوات من الحروب والإهمال الحكومي.

وقال معاون مدير هيئة استثمار كركوك اسعد فاضل وسمي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مجموع المبالغ المالية للإجازات الاستثمارية في محافظة كركوك منذ مطلع العام ولغاية الآن بلغ ٢٠٧ ملايين و٦٤٦ ألف دولار".

ولفت إلى أن "الإجازات الاستثمارية منحت منذ الفترة المذكورة لشركات محلية وتركية"، مشيرا إلى أنها "تضمنت تسع رخص استثمارية في مختلف المشاريع". وبين وسمي أن "الاستثمارات الأجنبية في كركوك في المدة نفسها بلغت أكثر من ٧٠ مليون دولار في مشاريع إسكانية وصناعية وتجارية".

وقال "من بين هذه المشاريع مجمع سكني استثمرته مؤخرا شركة (اوزال غروب) التركية في منطقة حي الواسطي (جنوبي كركوك) بقيمة ٥٦ مليونا و٥١٢ ألف دولار"، مبينا أن "المجمع عبارة عن وحدات سكنية من شأنها أن تسهم في الحد من أزمة السكن التي تعاني منها كركوك".

وأضاف وسمي أن "هناك مشروعا آخر وهو معمل صناعة المواد الإنشائية والعوازل في كركوك استثمرته شركة (شولدز) التركية بقيمة ٤ ملايين و٨٠٠ الف دولار".

وعن الاستثمارات الأخرى قال معاون مدير هيئة استثمار كركوك "هناك مشروع مجمع تجاري قيد الانجاز منح إلى شركة (اوزال غروب) التركية بقيمة ١٢ مليونا و٨٥٠ ألف دولار".

ولفت إلى أن "الاستثمارات الأجنبية في المحافظة ليست في مستوى الطموح لأسباب عدة أهمها الإجراءات الروتينية والبيروقراطية وتأخر انجاز معاملات المستثمرين".

وأوضح انه "بالرغم من رغبة كركوك في الاستثمارات الأجنبية إلا أن اغلب المستثمرين الأجانب عزفوا على الاستثمار فيها بسبب تلك الإجراءات"، مبينا أن "نزاعات الملكية وشح الأراضي سبب رئيس في ذلك أيضا".

واستبعد أن يكون الوضع الأمني من الأسباب التي دفعت للكثير من المستثمرين لعدم الاستثمار في كركوك، وقال إن "الإجراءات المتبعة أبعدتهم".

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن العراقية تشهد كركوك بين حين وآخر تظاهرات تطالب بتوفير الخدمات الرئيسة ولاسيما الطاقة الكهربائية والوظائف.

وتحتاج كركوك الغنية بالنفط وغير المستقرة امنيا إلى استثمارات في مجال الطاقة والوقود، وبحسب مراقبين فان التوترات السياسية فيها قوضت إلى حد كبير من النشاط الاستثماري.

استقرار أسعار العقارات وتراجع في الطلب على مواد البناء

□ بغداد /وكالات

شهدت أسعار الدور والأراضي في بغداد وبقية المحافظات استقرارا سعريا ملحوظا رافقه تراجع في الطلب على المواد الإنشائية الداخلة في البناء، وعزا مختصون ومتابعون ذلك إلى إعلان الحكومة عن البدء ببناء عدد من المشاريع الإسكانية في بغداد خصوصا وبقية المحافظات عموما، ويبين الأمر بحسب عدد من الخبراء ما يمكن أن تؤول إليه أسعار العقارات بعد شروع الحكومة بشكل جدي في بناء مجمعات سكنية يمكن أن تساهم في القضاء على أزمة السكن في البلاد، ويؤكد الخبراء أن المشاريع الإسكانية كفيلة بامتصاص حدة ما بلغته أسعار الأراضي والدور السكنية في عموم العراق، مشيرين إلى أن الأيام المقبلة ستشهد تراجعا آخر لأسعار الدور السكنية ناجمة عن توجه المواطنين إلى شراء المنازل الواقعة ضمن المجمعات التي ستشرع الحكومة ببنائها خلال الفترة المقبلة..

وبحسب الخبير الاقتصادي صاحب عبد الله العاني فان أسعار العقارات في عموم العراق بلغت أرقاما خيالية لم تبلغها أسعار العقارات في أهم العواصم الأوربية، مؤكدا إن سعر الوحدة السكنية في بعض مناطق بغداد فاق مثيلاتها في بروكسل مثلا او لندن او ابو ظبي، مبينا ان تلك الانفلاتات السعرية جاءت نتيجة المضاربات الكبيرة التي شهدتها أسعار المنازل والاراضي في بغداد عموما خلال الفترات الماضية والتي كان أبطالها العشرات من الجشعين وعدد آخر من منظمات المجتمع المدني وبعض الاحزاب السياسية التي راحت تدفع الملايين مقابل وحدات سكنية لا تساوي قيمتها لقاء استئجارها كمقر لهم بحسب العاني..

وكانت تقديرات أولية أكدت حاجة العراق إلى قرابة مليوني وحدة سكنية، وهو الأمر الذي أكده كذلك عدد من المختصين في وزارة الاعمار والإسكان، حيث أشار الوكيل الاقدم في الوزارة استبرق الشوك الى ان السياسة الوطنية للإسكان قدرت احتياج العراق من الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدة وفقا للبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وبواقع ٢٠٠ ألف وحدة سكنية سنويا خلال السنوات العشر المقبلة"، مبينا أن "العراق غير قادر على تنفيذ هذه الوحدات بسبب قلة التخصيصات المالية.

في غضون ذلك شهدت أسواق المواد الإنشائية الداخلة في البناء انخفاضا ملحوظا خلال الايام الماضية، وعزا متابعون اسباب ذلك الى تراجع الطلب على تلك المواد نتيجة توجه المواطنين إلى شراء شقق في المجمعات السكنية التي تنوي الحكومة تشييدها خلال الفترات المقبلة، وذكر عبد الحسين الربيعي وهو صاحب احد محال بيع المواد الانشائية في بغداد الى ان الطلب على شراء مواد البناء بدأ بالتراجع منذ إعلان الهيئة الوطنية للاستثمار عن البدء ببناء مشروع بسمايه السكني، مؤكدا ان ذلك التراجع رافقه انخفاض طفيف في أسعار مجمل المواد والأدوات الداخلة في البناء، لاسيما أسعار الطابوق والسمنت وشيش التسليح، ويؤكد الربيعي إن ذلك التوجه على شراء الوحدات السكنية الجاهزة المشيدة من قبل الحكومة سيعمل على خفض أسعار العقارات والمواد الداخلة في البناء وبشكل كبير وملحوظ خلال الفترات المقبلة، موضحا ان النسبة الاكبر من عمليات البناء السابقة كانت تتجه نحو تشييد منازل صغير لذوي الدخل المحدود او للموظفين خصوصا، وهو ما تسبب بتراجع أسعار العقارات بعد توجه هذه الشرائح نحو البناء الجاهز الذي تسعى الحكومة الى تشييده ضمن مجمعات سكنية متكاملة تضم جميع الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية..ويفضل العديد من العاملين في القطاع الحكومي شراء وحدات سكنية مشيدة حديثا ضمن المجمعات التي تعتزم الحكومة ببنائها خلال الفترات المقبلة، ويرى هؤلاء ان عملية تشييد وحدة سكنية بذات المساحة في إحدى مناطق بغداد قد يكلف أكثر من أسعار المنازل في تلك المجمعات، مفضلين شراء وحدات سكنية جاهزة لتوفر العديد من الخدمات الجاهزة والمتطورة على خلاف العديد من المناطق التي تخلو حتى من خدمات الصرف الصحي بينما أسعار المنازل فيها مرتفعة جدا، ويقول قاسم جلوب(موظف حكومي) إن عملية العديد من أقرانه باتوا يفضلون والى درجة كبيرة عملية شراء وحدات سكنية مشيدة حديثا من قبل الحكومة على شراء منازل في مناطق مختلفة من بغداد، مؤكدا إن هذا التفضيل يأتي نتيجة توفر العديد من شروط العيش في تلك المجمعات، فضلا عن حداثة بناء وحداتها وكذلك لسهولة تسديد أسعارها، داعيا الهيئة الوطنية للاستثمار إلى منح أفضلية كبيرة وواضحة على حجز شققها السكنية المشيدة ضمن مجمعات كبيرة لصالح الموظفين الحكوميين الشباب الذين لا يمتلكون وحدات سكنية، مؤكدا ان ذلك كفيل بامتصاص حدة أزمة السكن في العراق والتي قال أنها متفشية بشكل كبير بين الشباب على وجه الخصوص.

نفط الجنوب العراقية تبرم عقدين لزيادة طاقتها التصديرية

□ بغداد / المدى

أبرمت شركة نفط الجنوب العراقية الحكومية أمس الخميس عقدين مع شركات دولية لزيادة طاقتها التصديرية عبر الموانئ النفطية في محافظة البصرة جنوب البلاد.

ويبلغ الإنتاج الحالي للعراق من النفط الخام نحو ٢,٧ إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام، ويعتمد على وارداته لتغطية ميزانيته المالية بنسبة تصل إلى ٩٥ في المئة.

ويتوقع العراق أن يرتفع إنتاجه إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا بنهاية العام الحالي وسيزيد ٥٠٠ ألف إلى مليون برميل يوميا إضافية العام المقبل.

وقال مدير شركة نفط الجنوب ضياء جعفر الموسوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "العقدين الموقعين مع الشركات تهدف إلى رفع سقف الصادرات النفطية في موانئ البصرة خلال العامين المقبلين".

وأوضح "يتضمن العقد الأول انجاز المرحلة الثانية من مشروع تصعيد الطاقات التصديرية والذي سينفذ من قبل شركة (سايبم) الايطالية ويشمل نصب منصة العدادات البحرية والصمامات مع إنشاء جسر بين الصمامات وميناء البصرة النفطي وتشغيل وحدة تصدير عائمة".

وتابع بالقول "تبلغ فترة انجاز المرحلة الثانية من تصعيد الطاقات التصديرية سنتين تقريبا وبكلفة (٤٦٨) مليون دولار".

متخصص يتوقع ارتفاع أسعار الذهب نهاية هذا العام مع زيادة الطلب على النفط

□ بغداد / المدى

توقع خبير التنمية الصناعية عامر الجواهري، ارتفاع أسعار الذهب في نهاية هذا العام بسبب زيادة الطلب على النفط وزحف الكساد الاقتصادي من أوربا إلى بقية الدول.

وأوضح الجواهري في تصريح صحفي أمس إن سعر الذهب مرتبط بالأسعار العالمية فهناك عملية توازنية مابين الدولار والنفط والذهب بالإضافة إلى الكساد الاقتصادي الذي بدأ بالزحف من أوربا إلى بقية الدول مما يجعل وضع الدولار متأرجحا حيث أدى هذا الموضوع إلى حدوث لعبة بسيطة بين التجار رفعت أسعار الذهب في تلك الفترة إلى (١٩٠٠) للأونسة الواحدة مما زادت التضاربات بينهم وهذه اللعبة كانت من اجل معرفة ماذا سيجري بالاقتصاد ومدى تأثره".

وأضاف الجواهري: إن الكساد الاقتصادي له تأثير مباشر على الأسعار، فلو زحف من أوربا إلى بقية الدول سيهتز الدولار مما يؤدي إلى ارتفاع الذهب مرة أخرى، مع وجود العامل الآخر وهو زيادة الطلب على النفط نهاية هذه السنة."

وفي وقت سابق، عللت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء) سبب تراجع أسعار الذهب وذلك لزيادة كمية سيولة الدولار الأمريكي المطروحة في السوق ووجود كميات من الذهب كخزين في بعض الدول كالصين والتي تعتبر منافس قوي أمام الدولار واليورو.

صادرات النفط ستتجاوز ٢,٥ مليون برميل يومياً العام المقبل

□ بغداد / المدى

قالت وزارة النفط العراقية أمس الخميس، إنها تخطط لزيادة صادراتها من النفط الخام خلال العام المقبل إلى أكثر من ٢,٥ مليون برميل يوميا، مبينة أن الإنتاج من المتوقع أن يبلغ ٣,٣ مليون برميل يوميا.

ويبلغ الإنتاج الحالي للعراق من النفط الخام نحو ٢,٧ إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام ويقوم بتصدير أكثر من مليوني برميل يوميا، ويعتمد على وارداته لتغطية ميزانيته المالية بنسبة تصل إلى ٩٥ في المئة. وأرجأ العراق هذا الأسبوع الجولة الرابعة لترسية عقود الطاقة إلى السابع والثامن من آذار/مارس المقبل بعد أن كانت مقررة في كانون الثاني/يناير لأسباب فنية، والتي ستطرح خلالها عقودا للتنقيب عن النفط والغاز في ١٢ منطقة جديدة.

وقال الناطق باسم الوزارة عاصم جهاد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "وزارة النفط تخطط لزيادة صادراتها من النفط الخام خلال العام المقبل ٢٠١٢ إلى أكثر من ٢,٥ مليون برميل يومياً".